مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: سياسة إعادة تحديد الموجودات الثابتة في منشآت القطاع العام الصناعي في سورية
اسم الكاتب: د. محمد خالد المهايني، ياسر أحمد كفا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4222
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (3) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (3) 2010

سياسة إعادة تجديد الموجودات الثابتة في منشآت القطاع العام الصناعي في سورية

الدكتور محمد خالد المهايني*
ياسر احمد كفا**

(تاريخ الإيداع 16 / 6 / 2009. قُبِل للنشر في 19 / 1 / 2010)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى إيضاح أهمية عملية إعادة تجديد واستبدال الموجودات الثابتة في المنشآت الاقتصادية، نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت في تحقيق التنمية الشاملة في قطرنا، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من استثمار ثرواتنا الاقتصادية وتحويلها إلى سلع وخدمات تلبي احتياجات ورغبات أفراد مجتمعنا كافة، وعليه فقد تم من خلال هذا البحث تسليط الضوء على جميع المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تطوير هذه المنشآت ولاسيما التي تحد من إمكانيتها قي استبدال وإعادة تجديد موجداتها الثابتة التي تعتبر من العناصر المهمة في العملية الإنتاجية وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها وخططها الإنتاجية والتسويقية...الخ، إضافة إلى تقديم المقترحات التي تُسهم في تذليل هذه المعوقات وتمكن المنشآت من تحقيق أهدافها المنشودة في البناء والتطوير.

الكلمات المفتاحية: إعادة التجديد والاستبدال، الموجودات الثابتة، الاستثمار، التمويل، المنشآت الاقتصادية.

* أستاذ – قسم المحاسبة . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير). قسم المحاسبة . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (3) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (3) 2010

Importance of Renewing and Replacement of Fixed Governmental Organizations Assets in Syria

Dr. Mohammad Khaled Al Mhaini [*]
Yasser Ahmad Kafa[**]

(Received 16 / 6 / 2009. Accepted 19 / 1 / 2010)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to clarify the importance of renewing and replacing fixed assets at economic organizations, because of the important role of these corporations to fulfill comprehensive development in our country, taking into consideration that it is the only way to invest our economic resources and transfer them to commodities and services according to the wishes and needs of persons in our societies, so we highlighted through this research all the obstacles which obstruct the way of developing these corporations especially that which prevent their capabilities in replacing and renewing its fixed assets which are considered an important element in the production process, so its inability to fulfill its production and marketing aims and plans…etc, in addition to submitting suggestions which may delete these obstacles and make these corporations fulfilling its aims in building and developing

Keywords: Renewing &replacement, fixed assets, investment, finance, economic organizations.

[*] **Professor, Accounting Department, Faculty of Economics , Damascus University, Syria.**
**** Postgraduate Student, Accounting Department, Faculty of Economic, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

تقوم المنشأة الاقتصادية بعمليات استثمار وتوظيف الأموال في أنشطة تحقق لها المزيد من الإيرادات والأرباح والريعية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى، حيث إن عملية الاستثمار هذه تنضوي على الدخول في استثمارات جديدة أو إعادة تجديد واستبدال الموجودات الثابتة لديها بغرض استبدال الموجودات الثابتة القديمة التي انتهى عمرها الإنتاجي أو إضافة موجودات ثابتة جديدة بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية طلبات المستهلكين المتزايدة أواستبدال موجودات بموجودات أخرى تحقق مزايا توفير الطاقة والتخفيض من الهدر وتقليل عيوب المنتج النهائي، وبالتالي فإنه في كلٍ من الحالات السابقة وغيرها تقوم المنشأة الاقتصادية بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة لديها وهذه العملية تحتاج إلى توافر الأموال اللازمة لذلك دون الوقوع في مشكلات ضعف السيولة النقدية، وتحتل هذه المسألة أهمية خاصة بسبب الحاجة الملّحة لإعادة التجديد والاستبدال التي باتت ترتبط في الوقت الراهن بالتطور المتسارع لتقنيات الآلات والموجودات الثابتة لذلك التغير المضطرد في رغبات المستهلك، وعليه فإن قرار الاستثمار في الموجودات الثابتة لمواكبة المتطلبات السابقة يتوجب أن يأخذ جزءاً هاماً من التخطيط الاستراتيجي للمنشأة الاقتصادية .

وسيتم من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على سياسة إعادة تجديد الموجودات الثابتة في منشآت القطاع العام الصناعي في سورية نظراً لأهمية هذا القطاع وإسهامه في سد جزء هام من متطلبات ورغبات المستهلك وكذلك توفير القطع الأجنبي الذي يحققه للموازنة العامة للدولة عن طريق تصدير فائض الإنتاج، وسيتم تحليل هذه السياسات وبيان مدى إسهامها بشكل إيجابي أو سلبي في خدمة هذه العملية .

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

إن عملية الاستثمار وإعادة التجديد والاستبدال في المنشأة الاقتصادية تعتبر من الأنشطة الحيوية التي تندرج في إطار السياسات الإستراتيجية لها، وأن هذه العملية إذا لم تكن تتم بشكل يواكب متطلبات المستهلك والتطورات التقنية سيؤدي إلى تخلف المنشأة الاقتصادية وعدم قدرتها على المنافسة والدخول في الأسواق العالمية، حيث إن واقع المنافسة الراهن يفرض على المنشأة أن تقدم منتجاً يحقق المنافسة من ناحية الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع ...إلخ، وعليه فإن هذه العملية هامة جداً وحيوية بالنسبة للمنشأة الاقتصادية وتتطلب أهمية تناوُل هذه العملية من خلال الواقع الذي تعيشه منشآت القطاع العام في سورية حيث يوجد في الكثير منها آلات ومعدات إنتاجية يزيد عمرها الإنتاجي عن الأربعين عاماً ومع ذلك تبقى مستخدمة في العملية الإنتاجية على الرغم من ضعف وتدني إنتاجيتها، بالإضافة إلى رداءة نوعية المنتج النهائي وزيادة تكلفة وحدة المنتج النهائي نظراً لاستهلاك تلك الآلات المزيد من القطع التبديلية وحاجتها المستمرة إلى برامج الصيانة الدورية، لذلك يتوجب معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم إعادة التجديد والاستبدال بالرغم من السلبيات المشار إليها، وبيان إمكانية تحقيق الموجودات الثابتة المزايا التنافسية ؟ وتقدم منتج يحقق رغبات المستهلك ؟ .

هدف البحث:

سيتم من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على السياسات المتبعة من قبل المنشآت الاقتصادية للقيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال والإجراءات الإدارية المتبعة من خلال الحالة التطبيقية المتمثلة بالاستبيان الذي تم توزيعه على عينةٍ عشوائية من الشركات الصناعية والمحاسبين القانونيين والمحللين الماليين ومفتشي الجهاز المركزي للرقابة

المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وتحليل هذه الاستبيانات والإجراءات المتبعة وقراءة الواقع الحالي بشكل تحليلي لمحاولة وضع المقترحات التي من خلالها يمكن تجاوز مشكلة عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال نظراً لحاجتها الملحة إلى هذه العملية لكي تتمكن من إنتاج المنتجات ذات النوعية والجودة المطلوبة من قِبَل المستهلكين وبالتالي لمواجهة المنافسة المتزايدة والدخول إلى الأسواق العالمية .

مشكلة البحث:

سبق وأن تمت الإشارة إلى أهمية وحيوية عملية الاستبدال وإعادة تجديد الموجودات الثابتة في المنشآت الاقتصادية وحيث إنه في الوقت الحالي يزيد عمرها الإنتاجي عن الأربعين عاماً وما تزال في الخدمة، وبالتالي فإن عملية إعادة التجديد والاستبدال لا تتم من خلال رغبة هذه المنشأة بشكل منفرد وإنما تحتاج إلى موافقة الجهات الوصائية على إدراجها في الخطة الاستثمارية وتحتاج إلى العديد من الموافقات منها موافقة المؤسسة التي تتبع لها المنشأة وكذلك موافقة الوزارة ووزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة وبالإضافة إلى وجود هذه الإجراءات الروتينية، فقد تعاظمت المشكلة بعد صدور قرار وزارة المالية رقم القاضي بتمويل المشاريع العائدة للمؤسسات والشركات التابعة تمويلاً ذاتياً، وإلغاء التمويل عن طريق قروض صندوق الدين العام، وفي الوقت الذي تحتاج فيه المنشآت الاقتصادية إلى الدعم لمواجهة المنافسة الخارجية، وتم إصدار القرار المشار إليه أعلاه بالتزامن مع قيام وزارة المالية باقتطاع الفوائض الاقتصادية من حساب منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حساب وزارة المالية .

فروض البحث:

1- يوجد علاقة ارتباط بين استمرار العمل بآلات قديمة وعدم القدرة على المنافسة ودخول أسواق جديدة.

2- يوجد علاقة ارتباط بين عملية إعادة التجديد والاستبدال والتخفيض من الهدر وتخفيض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية .

3- يوجد علاقة ارتباط بين التمويل عن طريق قروض صندوق الدين العام وإعادة التجديد والاستبدال.

4- يوجد علاقة ارتباط بين التمويل الذاتي في ظل ظروف الواقع الحالي الذي تعيشه المنشآت الاقتصادية يؤدي إلى ضعف عملية إعادة التجديد والاستبدال .

5- يوجد علاقة ارتباط بين تسديد رؤوس الأموال غير المدفوعة للمنشآت الاقتصادية وزيادة قدرتها على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال .

منهجية البحث:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة النظرية لعملية إعادة التجديد والاستبدال على ما تتضمنه من شرح كافٍ ووافٍ لمفهوم وأسس وسياسات عملية إعادة التجديد والاستبدال ، حيث سيتم الاستعانة بآخر الدراسات التي تناولت هذه المواضيع وهذا ما يسمى بالمنهج الاستنباطي ، وكذلك سيقوم الباحث بدراسة ميدانية لواقع هذه المشكلة في وزارة الصناعة والمؤسسات والشركات التابعة لها عن طريق دراسة تحليلية لواقع هذه العملية وأهم المشكلات التي تعاني منها المنشآت الاقتصادية من خلال استبيان تم تصميمه بما يحقق أغراض البحث وهذا ما يسمى بمنهج الاستقراء، وبالتالي فإن الباحث سيعتمد كلا المنهجين في هذه الدراسات.

الدراسات السابقة:

دراسة موسى:

تناولت هذه الدراسة المنشورة في مجلة جامعة دمشق أسس وطرق تمويل المشاريع وبينت هذه الدراسة ماهية ومفهوم تمويل المشاريع ووضحت الدراسة طريقة BOT في تمويل المشاريع حيث أكدت الدراسة ضرورة توفير الأسس التشريعية المواتية لتبنّي القوانين اللازمة المتعلقة بهذا النوع من العقود حيث إن BOT هو شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بموجبه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية امتيازاً لصوغ مشروع معين، عندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدة سنوات وتُسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً وفي نهاية مدة الامتياز تُنقل ملكية المشروع إلى الحكومة [1] .

دراسة الجراد:

تناولت هذه الدراسة المنشورة في مجلة جامعة دمشق عام 2006 البرمجة الديناميكية واستخداماتها في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في سورية ، حيث بينت هذه الدراسة أن المشكلة الرئيسية التي يتعرض لها البحث هي مشكلة تحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية وخلّصت الدراسة إلى ضرورة ربط حجم الاستثمارات المستخدمة في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني بكمية المردود الذي يمكن الحصول عليه من جرّاء هذا الاستثمار [2] .

النتائج والمناقشة:

إن القيام بعملية إعادة التجديد واستبدال الموجودات الثابتة القديمة بأخرى حديثة تحقيق مزايا متنوعة من تخفيض التكاليف وزيادة كميات الوحدات المنتجة بزمن أقل نسبياً من العمل بأدوات إنتاج قديمة إضافةً إلى تقديم منتجات تلبي رغبات المستهلك النهائي ، وبالتالي تعتبر هذه العملية عملية استثمارية تقتضي إنفاق جزء من رأس المال والتخلي عن النقدية بقصد الحصول على عوائد اقتصادية مستقبلاً ، وبالتالي تعتبر من العمليات الحيوية والضرورية لإعادة تجديد الوسائل والأدوات المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث يمكن توضيح المقصود بالاستثمار كما تناولته الأدبيات المحاسبية على النحو التالي :

– ((هو عملية يترتب عليها تخصيص بعض المصادر المالية لمشروع صناعي أو مالي على أن يتم تحقيق تدفقات من السيولة على مدى فترات زمنية لاحقة)) [3] .

– ((هو التخلي عن نقود متوفرة حالياً على أمل زيادتها بالمستقبل)) [4] .

---

[1] **د . متري، موسى خليل، *تمويل المشاريع – هيكل الـ BOT* ، منشورات مجلة جامعة دمشق ، سورية ، (المجلد21 العدد الثاني)، 2005 ، 113 وما بعدها .**

[2] **الجراد، خلف مطر، *البرمجة الديناميكية واستخداماتها في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في سورية* منشورات مجلة جامعة دمشق ، سورية ، (المجلد 22 – العدد الأول) ، 2006 م ، 157 وما بعدها .**

[3] **موسى، عمار؛ مصطفى.علي، *الإدارة المالية للشركات*، (دار الرضا للنشر)، دمشق، سوريا، 2005 م ، 124 .**

[4] **درغام، دريد، *أساسيات الإدارة المالية الحديثة*، (دار الرضا للنشر)، دمشق، سوريا، 1999 م ، 26 .**

– ((هو عبارة عن تخصيص الأموال لشراء سلع إنتاجية بغية إنتاج سلع أو خدمات، أو ما يعبر عنه من الناحية المالية بالتخلي عن إيرادات مالية سائلة أملاً بالحصول على إيرادات أخرى (في فترات زمنية متعاقبة))[[5]].

يرى الباحث من خلال التعاريف التي تم إيرادها أعلاه أن عملية الاستثمار بشكلٍ عام تتمثل في تخصيص جزء من المصادر المالية لاستخدامها في مشروع يحقق الإيرادات في المستقبل .

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على أن كلفة الاستثمار تتضمن جميع المبالغ النقدية المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل المُعطى للحصول على الأصل وقت شراءه أو إنشائه .

وبالتالي فإن تكلفة الأصل أو الاستثمار تتضمن ما يلي :

1. سعر شراء الأصل بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري أو الحسم التجاري.

2. أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة التشغيل جاهزاً للاستخدام المقصود كما قررت إدارة المنشأة الاقتصادية ومنها تكاليف (إعداد الموقع – تكاليف الشحن والتركيب والتحميل تكاليف الاختبار وتجارب التشغيل).

3. التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة الأصل واسترداد الموقع الموجود فيه [[6]] .

وبالتالي فإن قرار الاستثمار يعتبر من أهم القرارات التي تواجهها إدارة المنشأة الاقتصادية، لأن الاستثمارات التي توضع موضع التطبيق تُحَدِد على المدى البعيد مستقبل المنشأة وسمعتها المالية، لذلك فإن المنشأة التي تُخطئ في اتخاذ قراراتها أو اتخاذ قرارات في أوقات غير مناسبة ستعاني حتماً من مشكلات مالية صعبة قد تودي بها إلى الإفلاس .

وبالتالي يمكن تصنيف الاستثمارات الجديدة في أربع مجموعات وذلك حسب طبيعتها وأهدافها:

1– استثمارات ذات أهداف توسعية: الغاية منها زيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة الاقتصادية، وكذلك تقديم سلع جديدة لزيادة أنواع السلع المُنتَجة، وبالتالي فإن هذا التنوع في السلع سيمكن المنشأة في المستقبل من تحقيق استقرار في إيراداتها وبالتالي تدعيم قدرتها المالية على تسديد التزاماتها المستحقة مستقبلاً، وأثر ذلك على زيادة قدرتها في الحصول على قروض جديدة بأقل تكلفة ممكنة وهذا ما يؤدي بدوره إلى تنفيذ استثمارات جديدة وإنتاج سلع جديدة بتكلفة أقل وبالتالي زيادة هامش الربح .

2– استثمارات مرتبطة بنوعية السلع المنتجة: الهدف منها تحسين نوعية السلع المنتجة بما يتماشى مع التغيرات في أذواق المستهلك.

3– استثمارات استبدالية: الهدف منها تخفيض تكلفة السلع المنتجة وذلك لان الآلات القديمة بالإضافةِ إلى إنتاجيتها المنخفضة فإنها تستهلك قدر كبير من القطع التبديلية وهي بحاجة إلى برامج صيانة دورية، مما يؤدي إلى رفع كلفة وحدة المنتج، وحيث إن المنشأة ستكون مضطرة لمجاراة الأسعار في المنشآت الأخرى التابعة للقطاع الصناعي نفسه وذلك تحت تأثير قانون المزاحمة، أي إنها ستضطر لبيع منتجاتها دون تحقيق نسبة أرباح معادلة للنسبة التي تحققها الشركات المماثلة أو البيع بأسعار أقل أو تعادل لسعر التكلفة مما يؤدي إلى تحقق خسائر مؤكدة ،

---

[5] حسون، توفيق، *الإدارة المالية*، (منشورات جامعة دمشق)، سورية ، 1996م ، 24 .

[6] معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ، *الممتلكات والمصانع والمعدات*، (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الأردن، 2007 ، 1006 .

وعليه لا بد من مجاراة التقدم التكنولوجي والحصول على آلات جديدة مما يحقق لها الثبات أمام منافسة الشركات الأخرى .

4-استثمارات إستراتيجية :غالباً ما ينعكس أثر هذا النوع من الاستثمارات على مجمل الاستثمارات في المنشأة الاقتصادية مما يؤدي إلى تعظيم ربحيتها [[7]] .

تصنيف المشاريع الاستثمارية:

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية حسب الآتي:

1-الاستبدال: يتم استبدال الموجودات الثابتة القديمة بأخرى جديدة بهدف البقاء في السوق أو تخفيض تكاليف الإنتاج بالآلات القديمة أو لتحسين جودة المنتج.

2-توسيع خطوط الإنتاج بإضافة خطوط إنتاج جديدة لمواجهة الزيادات في الطلب المتوقع من المستهلك على منتجات المنشأة الاقتصادية .

3-الاستثمار في التوسع التكنولوجي: استثمار آلات متقدمة تكنولوجياً لإنتاج سلع جديدة .

4-مشاريع السلامة والبيئة: غالباً ما يطلق عليها بالاستثمارات الإلزامية وهي النفقات اللازمة للصرف على القوانين والنظم الحكومية مثل اتفاقيات العمالة والتأمين والضمان الاجتماعي وحماية البيئة ...إلخ .

5-مشاريع أخرى وتشمل / المباني – المكاتب– مواقف السيارات...إلخ [[8]].

وللقيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال يتوجب القيام بتمويل هذه الاستثمارات وهذا ما يعرف بسياسات التمويل .

تعريف سياسات التمويل: (هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والوسائل التي تتبعها إدارة المنشأة الاقتصادية للحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها المالية وإن الخطة المالية طويلة الأجل التي ترسمها المنشأة الاقتصادية إنما تترجم إلى حدٍ بعيد سياستها المالية خلال مدة الخطة) [[9]] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه يقصد بالموجودات الثابتة بشكلٍ عام، الموجودات ذات الآجل الطويل (عقارات – مصانع – آلات ... الخ) وتقتنى بغرض استخدامها في التشغيل وفي أغراض الشركة وليس بغرض بيعها وتحقيق ربح مباشر، وبالتالي يمكن للمنشأة الاقتصادية أن تستثمر في واحد أو أكثر من نوع من أنواع الموجودات الثابتة التالية :

1-الموجودات الثابتة الوهمية: وتشمل بشكلٍ رئيسي النفقات التي تدفعها المنشأة الاقتصادية عند تأسيسها أو في حالات التوسع في المستقبل ومنها (أجور الدراسات والأبحاث – تجارب بدء التشغيل – نفقات الشهر – التسجيل والدعاية ...الخ) .

2-موجودات ثابتة معنوية: ويقصد بها الموجودات التي ليس لها أساس مادي ملموس وإنما ترتكز قيمتها على العوائد التي تجنيها المنشأة الاقتصادية من امتلاكها .

---

[7] **فضالة ، أبو الفتوح علي ، *إستراتيجية القوائم المالية* ، (دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع) ، القاهرة ، مصر ، 1996 م ، 122 وما يليها .**

[8] **عباس ، علي ، *الإدارة المالية في منظمات الأعمال* ، (دار مكتبة الرائد العلمية للنشر الطبعة الأولى) ، عمان ، الأردن ، 2002 م ، 262 وما يليها .**

[9] **حسون، توفيق، *الإدارة المالية*، مرجع سابق ، 172 .**

3-الموجودات الثابتة الملموسة: وهي الموجودات التي تقتنيها المنشأة لاستعمالها في العمليات الإنتاجية لديها أو لتقديم الخدمات ولمزاولة نشاطها الأساسي بشكلٍ عام، وبالتالي يتم اقتنائها لاستعمالها في نشاطات المنشأة وليس بغرض أعادت بيعها أو الاتجار بها ومن أهمها (الأراضي – المباني الآلات – ووسائل النقل ...الخ) .

فيما تقدم من فقرات هذا البحث تم توضيح المقصود بعملية إعادة التجديد والاستبدال وعلاقتها مع الاستثمار وبالتالي لتنفيذ الاستثمارات المزمع تنفيذها من قبل المنشأة الاقتصادية يتوجب تحديد مصادر التمويل اللازمة لاقتناء الموجودات الثابتة ووسائل الإنتاج الجديدة، حيث يمكن توضيح وسائل وأساليب التمويل على النحو التالي:

تتألف وسائل وأساليب التمويل مما يلي:

1- التمويل الذاتي

2- التمويل الخارجي

أولاً: التمويل الذاتي: ينظر إلى التمويل الذاتي في جانب المطاليب في الميزانية على أنه يتألف من العناصر التالية:

1-الاحتياطات بأنواعها

2-المخصصات والمؤونات

ثانياً: التمويل الخارجي: تتمثل أساليب التمويل الخارجي في طرح أسهم للاكتتاب والقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل كما تتمثل في الدائنة للغير.

ويتم تصنيف أساليب التمويل وفق الآتي:

1-مصادر التمويل قصير الأجل: وتشمل على أو بعض الأنواع التالية :

- الائتمان المصرفي: ويتمثل في القروض المصرفية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها سنة واحدة .

- ائتمان اعتمادي: ويتمثل بالتسهيلات التي يمنحها المورد للمنشأة الاقتصادية بهدف الاقتراض وتكون مدة استحقاقها أقل من سنة في العادة .

2-مصادر التمويل متوسطة الأجل :

وتتمثل في القروض التي تتراوح آجالها بين 2-7 سنوات وتشمل ما يلي :

- القروض المصرفية

- تمويل المعدات

3-مصادر التمويل طويلة الأجل وتشمل :

أ- أموال الملكية (أسهم عادية – أسهم ممتازة – الأرباح المحتجزة) .

ب- الاقتراض (الإسناد – القروض طويلة الأجل) [[10]] .

يتضح من خلال ما تقدم أن قيام المنشأة بالاستثمار يوجب عليها تحديد وسائل التمويل المطلوبة لتنفيذ الاستثمار، وحيث إن كل نوع من أنواع وسائل التمويل له تكلفة فإنه يتوجب على إدارة المنشأة الاقتصادية دراسة

---

[10] – كراجة، عبد الحليم ؛ ربابعة، علي؛ السكران، ياسر؛ مطر، موسى؛ يوسف، توفيق عبد الرحيم، *الإدارة المالية*، (دار صفاء للنشر والتوزيع)، عمان ، الأردن ، 2006 م ، 56 وما يليها .

– محمد ، نظير رياض، *الإدارة المالية والعولمة* ، (المكتبة العصرية)، القاهرة، مصر، 2001 م، 507 وما يليها .

– السامرائي، عدنان هاشم، *الإدارة المالية – المدخل الكمي* ، (دار الزهراء للنشر)، عمان، الأردن، 1997 م ، 66- 80 .

الخطر الاقتصادي للاستثمار، وفي حال كان الخطر الاقتصادي كبيراً يتوجب أن يتم التمويل برأسمال خاص، لأنه في حال عدم الوصول إلى نتائج مرضية فإن الخطر على المنشأة يكون أقل من الخطر الناتج في حال تمويل الاستثمار عن طريق القروض، وبالتالي فإن الخطر الاقتصادي العام للمنشأة يتأثر بالأخطار الناشئة عن الاستثمارات الجديدة، فكلما كانت هذه الاستثمارات على درجة وثيقة من الارتباط بالاستثمارات القائمة ازداد تأثير خطرها على الخطر الاقتصادي العام، وكلما كانت مستقلة انخفض تأثيرها على الخطر الاقتصادي العام للمنشأة .

من خلال ما تقدم يتضح أنه يتوجب أن يتم اختيار التركيب الأمثل لرأس المال الذي يتمثل بهيكل التمويل الذي يحقق أقصى ربح مع تخفيض الخطر إلى حده الأدنى .

ثالثاً: الإيجار التمويلي: يُعد التمويل باستئجار عناصر الموجودات وسيلة من وسائل التمويل المستخدمة منذ زمن بعيد، حيث ظهر هذا النوع من أنواع التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1952 م [[11]] .

حيث إن هذا النوع من التمويل يعتبر بأنه شكل من الالتزام من قِبَل المستأجر بأن يدفع إلى المؤجر أقساطاً دورية مقابل الحصول على حق استعمال عنصر الموجودات (آلة – أرض – وسائل نقل ... الخ)، حيث أن الخاصية الرئيسية لهذا النوع من التمويل يبدو من خلال إعطاء الحق للمستأجر بالحصول على القيم الاقتصادية لعنصر الموجودات بينما تبقى ملكيته من الناحية القانونية للمؤجر، ويحق للمستأجر بنهاية مدة الإيجار تجديد مدة العقد.

وبالتالي يُعَد استئجار عناصر الموجودات وسيلة تمويلية لأن الاستئجار استخدم بدلاً من أشكال التمويل الأخرى اللازمة لاقتناء عنصر الموجودات واستثماره في نشاطات المنشأة .

وبالتالي يحقق هذا النوع من التمويل منافع وميزات للمنشأة الاقتصادية مثل عدم تحمل المستأجر لخطر اهتلاك عنصر الموجودات بتأثير التقدم التقني، وأيضاً توفير قدر أكبر من رأس المال عن طريق استخدام عنصر الموجودات بدون أن تكون إدارة المنشأة مضطرة لدفع مبالغ كبيرة لاقتنائه، وأيضاً إن الأقساط التي تدفعها المنشأة المستأجرة لقاء أجرة الأصل تخفض من الأرباح الخاضعة للضريبة وبالتالي تحقيق وفر ضريبي .

ولقد توسع الاتجاه نحو هذا النوع من التمويل (الإيجار التمويلي) ولا سيما في الدول النامية وذلك نظراً لأهمية هذا التمويل في تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تشجيع الاستثمار في القاعدة الواسعة من الاقتصاد الوطني، وأصبح لهذا النشاط نموذج خاص يقوم على إنشاء شركات قابضة للإيجار التمويلي تُحدث نصوص قانونية تشريعية وتُمنَح استثناءات وإعفاءات ومعاملة ضريبية متميزة نظراً لأهميتها في الاقتصاد الوطني .

رابعاً : التمويل عن طريق المقايضة: إن هذا الشكل من أشكال التمويل يتمثل بإقامة عقد اتفاق بين الشركة والشركة الموردة للآلات والأصول الثابتة يتضمن قيام الشركة الأولى ببيع الشركة الموردة للأصل إحدى منتجاتها مقابل قيام الشركة الموردة للأصل بتخليها عنه لمصلحة الأولى مقابل ذلك ، وهذه الطريقة تحقق ميزة عدم الدفع النقدي إضافة إلى تصريف جزء هام من المنتجات المحلية وتجديد موجوداتها الثابتة .

آلية تمويل الموجودات الثابتة في سورية:

لا بد من التنويه إلى أن الاقتصاد السوري يتسم بصفة التعددية الاقتصادية حيث يتآلف فيه القطاع العام مع الخاص مع المشترك، وحيث إن القطاع العام يعتبر من القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني في سورية ويسهم

[11] **G.DEPALLENS . Gestion financier de L enterprise .TION siery P (458-464)**

مساهمة فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وامتصاص جزء هام من العمالة المتاحة، إضافة إلى رفد الخزينة العامة للدولة بالقطع الأجنبي عن طريق تصدير منتجاته إلى الخارج ، فإنه لابد من الإشارة إلى الآلية التي يتم من خلالها تمويل موجودات هذا القطاع على الشكل التالي:

في حين تأسيس الشركة العامة إما عن طريق التأميم في الستينات من القرن الماضي أو عن طريق الإحداث المباشر فإنه يتم تخصيصها برأس مال من قبل الدولة، وقد يدفع جزء من رأس المال الاسمي أو كله حيث يتم تمويل موجودات هذه الشركات عن طريق قروض من صندوق الدين العام (وزارة المالية) مقابل فائدة بالنسبة لجهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي، وبالمقابل تحصل وزارة المالية على فوائض هذه الشركات (فائض السيولة – فائض الموازنة) بدون حساب فوائد للشركات .

ولكي يتم الموافقة على منح قرض من صندوق الدين العام يتوجب أن يكون المشروع (الأصل الثابت) موضوع القرض مدرجاً في الخطة الاستثمارية للشركة وموافقاً عليه من قِبَل الجهات الوصائية وهيئة تخطيط الدولة.

وبالتالي قد تقرر إحدى الشركات تجديد أواستبدال عدة آلات خلال عام ما، وحيث إنه سيتم مناقشة هذه المشاريع مع الجهات الوصائية فقد لا تتم الموافقة على المشاريع المقترحة كافة من قِبَل إدارة الشركة وقد تؤجل إلى العام التالي، أو لا تتم الموافقة عليها أساساً.

ويقوم صندوق الدين العام بمنح الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي قروضاً لتمويل مشاريعها الاستثمارية المرصدة اعتماداتها في الباب الثالث من الموازنة العامة للدولة وفق إمكانياته المالية، مع السماح للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بالاقتراض من المصارف العامة لتمويل مشاريعها الاستثمارية المرصدة اعتماداتها في الباب الثالث من الموازنة العامة للدولة [[12]].

ويرى الباحث أنه لابد من إلقاء الضوء على مديرية الدين العام ومهامها على النحو التالي:

1. إدارة شؤون الدين العام الداخلي وتهتم بتأمين تسهيلات وضمان القروض
2. إدارة شؤون الدين العام الخارجي وتهتم بإصدار صكوك ضمان الدولة للجهات العامة لقاء عقودها الخارجية
3. إدارة أموال الدين العام المنقولة وغير المنقولة بما فيها أموال الشركات التي لا وارث لها وتهتم بتتبع حصائلها من أرباح وعوائد وفوائد .
4. تتبع شؤون مساهمة الدولة في المؤسسات والشركات والمصارف العربية والدولية وملاحقة توريد حصة القطر من أرباح وعوائد هذه الجهات .
5. متابعة توريد المبالغ التي تؤول إلى صندوق الدين العام .
6. تحصيل الفوائض الاقتصادية من فائض موازنة وفائض سيولة ومتابعة تحصيل إيرادات صندوق الدين العام .
7. إقراض مؤسسات وشركات القطاعين العام والمشترك التي تنص القوانين على منحها قروضاً من صندوق الدين العام
8. معالجة جميع المواضيع المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي وتمويل المشاريع الاستثمارية وتوريد الفائض [[13]] .

---

[12] **القانون رقم 32 لعام 2008 ، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009 م ، وزارة المالية ، دمشق ، سورية 2008م .**

[13] **HTTP : WWW. SYRIAFACE . COM . SYRIA FINANCE . 2007**

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القانون رقم 489 لعام 2007، أعطى الحق للشركات والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بالاحتفاظ بمخصصات اهتلاك الأصول طويلة الأجل لديها لاستخدامها في عمليات استبدال وتجديد الموجودات الثابتة بدلاً من تحويلها إلى صندوق الدين العام، بحيث أصبح يقتصر الفائض المتاح على فائض الموازنة فقط، ويتم تحديده في ضوء النتائج التي تظهرها الميزانية الختامية والقوائم المالية للمؤسسة العامة والشركة العامة وذلك بموجب كتاب يصدر عن مديرية شؤون المؤسسات في وزارة المالية ويعدل أو يثبت في ضوء قرار القبول الذي يصدر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية [[14]] .

إلا أن واقع التطبيق العملي خلاف ذلك رغم دخول هذا القانون حيز التنفيذ بدءاً من 2008/1/1 ، حيث لازالت مديرية شؤون المؤسسات في وزارة المالية تعتبر أن الفائض المتاح يتمثل بفائض الموازنة وفائض السيولة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إصدار القرار رقم 61/14/9346 الذي يقضي بعدم منح قروض من صندوق الدين العام، وهذا كله ينعكس سلباً على سيولة الشركات وانعكاس ذلك على تزايد مشكلة التشابكات المالية .

يرى الباحث أن الآلية المتبعة في استبدال وتجديد الموجودات الثابتة لها العديد من المساوئ في ظل الواقع الراهن لأنها لا تلبي الاحتياجات الضرورية للعملية الإنتاجية، حيث إنها تتم بشكلٍ مجتزئ من خلال موافقة الجهات الوصائية على بعض المشاريع المقترحة من قِبَل إدارة الشركات، وهذا ما يؤدي إلى ضياع الطاقات الإنتاجية، بسبب تجديد جزء من آلات الخط الإنتاجي الواحد في كثير من الحالات، مما يؤدي إلى اختناقات في العملية الإنتاجية وبالتالي ضياع الطاقات الإنتاجية للآلات الجديدة ، وربثما يتم الموافقة على استبدال بعض أو كل الآلات الأخرى في نفس الخط الإنتاجي تكون الآلات التي تم شرائها أولاً قد استهلكت وأصبحت قديمة .

ويرى الباحث أنه يتوجب أن تُمنَح الحرية الكاملة لإدارة الشركة في تحديد خطتها الاستثمارية وأن تكون الموافقة شكلية عليها من قبل الجهات الوصائية أو بدونها أصلاً .

وأن ما تقدم ذكره قد أكده وزير الصناعة في اللقاء التخصصي لشركات الغزل والنسيج في سورية، حيث رأى أن الاستبدال والتجديد مشكلةُ بدأت منذ عام 1980 ولم يسر هذا الموضوع بالشكل الصحيح حيث كان الأمر يعتمد على مبدأ شراء آلة واستثناء آلة أخرى دون أن يتم الشراء بشكلٍ كامل [[15]] .

إضافة إلى ما تقدم فقد صدر قرار وزارة المالية رقم /61/14/9346 تاريخ 2004/4/8 ، القاضي بتمويل المشاريع الاستثمارية في المنشآت الاقتصادية التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية تمويلاً ذاتياً مما أدى إلى الحد من قدرة هذه الشركات على القيام بعملية الاستبدال والتجديد سيما أن جزء مهم من رؤوس أموال هذه الشركات غير مسدد [[16]] .

يرى الباحث أن وضع الاستبدال والتجديد في ظل الواقع الراهن لا يخدم العملية الإنتاجية وتقديم منتج نهائي يلبي حاجات المستهلك، وتطوير وتحديث القطاع العام بحيث يستطيع المنافسة ودخول الأسواق العالمية، وذلك كله بسبب ضياع الطاقات الإنتاجية وزيادة نسب الهدر في عناصر العملية الإنتاجية .

الحالة العملية:

---

[14] – القانون 489 لعام 2007 ، *القانون المالي الأساسي* ، دمشق ، سورية .

[15] MAILTO : ADMIN @ THAWRA - SY.COM 2005

[16]– القرار رقم /61/14/9346 تاريخ 2004/4/8 ، وزارة المالية ، دمشق ، سورية .

لقد قام الباحث بتصميم استبيان وتم توزيع نسخ منه على عينة عشوائية من الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والوزارات الأخرى، بالإضافة إلى شريحة من المحاسبين القانونيين والمحللين الماليين بالإضافة إلى مجموعة من مفتشي الحسابات العاملين في الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وقد تراوح المؤهل العلمي لمجتمع الدراسة ما بين حملة شهادة المعاهد المتوسطة والإجازة الجامعية والماجستير والدكتوراه، حيث استهدف شمول العينة الوصول إلى تمثيل إحصائي أقرب إلى الواقع لكامل المجتمع الإحصائي ذي العلاقة والذي يشتمل على المتعاملين والمتأثرين بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة .

وبسبب طبيعة مشكلة البحث فقد كان من المهم والمفيد التقيد بمضمون الاستبيان مع ترك هامش من الحرية للمشاركين بالتعبير عن آرائهم من خلال تحديد درجات للتعبير عن الانطباع تجاه الخيارات المطروحة باستخدام أسلوب ليكرت (LIKERT) ذو النقاط الخمس .

وقد كانت نسبة الإجابة 100% (60 إجابة من أصل 60 استمارة)

وقد تم استخدام الطرائق الإحصائية الملائمة والبرنامج الحاسوبي (SPSSX) في تحليل نتائج الاستبيان المتضمن توزيعات التكرارات واختبارات الارتباط وإعادة اختبارات القياس وكانت النتائج على النحو التالي:

السؤال الأول : إن أسباب عدم قدرة منتجكم على المنافسة ودخول أسواق جديدة يعود إلى: (ضع علامة 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً):

- سوء نوعية المنتج النهائي
- ارتفاع تكاليف الإنتاج
- ضعف الإمكانيات المخصصة للترويج والتسويق
- ضعف الخبرات الإدارية والفنية
- قدم الآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى منتج ذو نوعية رديئة

الجدول رقم (1) الأسباب الرئيسية التي تجعل المنتجات الصناعية المحلية غير قادرة على المنافسة العالمية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
سوء نوعية المنتج النهائي	4.22	1.33	1.15
قدم الآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى منتج ذو نوعية رديئة	4.08	1.23	1.11
ارتفاع تكاليف الإنتاج	3.67	1.25	1.11
ضعف الإمكانيات المخصصة للترويج والتسويق	3.58	1.1	1.05
ضعف الخبرات الإدارية والفنية	3.33	1.08	1.04

تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة 95% ومستوى دلالة 5% يُظْهِر الجدول رقم (1) أن أهم الأسباب التي تحد من قدرة المنتجات الصناعية المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية هي سوء نوعية المنتج النهائي(وسط حسابي 4.22 ومعامل اختلاف 1.33 وانحراف معياري 1.15)، ويليه في الأهمية قدم الآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى منتج ذو نوعيةٍ رديئة (وسط حسابي 4.08 ومعامل اختلاف 1.23 وانحراف معياري 1.11) حيث أن قدم الآلات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وإنتاج منتج

ذو نوعية رديئة، بالإضافة إلى ضياع جزء هام من الطاقات الإنتاجية المتاحة وما يترافق معه من ارتفاع تكاليف الصيانة والإصلاح.

في حين أن المشاركين بالاستبيان لم يعطوا أهمية نسبية كبيرة لارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك ربما لاعتقادهم بأن هذا العامل ناتج عن الأسباب المتقدمة الذكر، وأيضاً لم يعطوا عامل ضعف الخبرات الإدارية والفنية أهمية نسبية كبيرة (وسط حسابي 3.33 ومعامل اختلاف 1.08 وانحراف معياري 1.04) وذلك لعدم اعتراف المعنيين بأن سبب عدم القدرة على المنافسة هو ضعف خبرة الفنيين والإداريين القائمين على رأس العمل، أو لاعتقادهم بأن ذلك يعود لأسباب موضوعية خارجة عن إرادتهم، وأن كان يمكن التأثير على تلك الأسباب فإنها تكون في أضيق الحدود.

وإن قيمة معامل الارتباط هي 0.89 ذو دلالة على العلاقة الطردية بين البيانات المتمثلة بالأسباب الرئيسية لعدم دخول المنتج النهائي في السوق العالمية

إن ما تقدم يؤيد فرض الباحث رقم /1/ الذي ينص على: ((أن استمرار العمل بآلات قديمة يؤدي إلى عدم القدرة على المنافسة ودخول أسواق جديدة))، إضافة إلى أنه يدعم فرض الباحث الثاني حيث إن العمل بالآلات القديمة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل .

ويرى الباحث أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المنتجات الصناعية المحلية على المنافسة في السوق العالمية هو قدم الآلات ووسائل الإنتاج المستخدمة وعدم مواكبتها للتطور التقني والتكنولوجي من حيث الآلات الرقمية والمؤتمتة التي تؤدي إلى خفض التكاليف وإنتاج منتجات ذات نوعية جيدة تلبي رغبات المستهلك المتجددة .

السؤال الثاني: أن أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج لديكم هي: (ضع علامة 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً):

- ارتفاع نسب الهدر بسبب قدم الآلات ووسائل الإنتاج
- ضعف إنتاجية الآلات بسبب قدمها
- عدم القدرة على تحقيق الخطة الإنتاجية
- ارتفاع تكاليف المواد الأولية
- ارتفاع تكاليف عنصر العمل

الجدول رقم (2) الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف وحدة المنتج النهائي

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
ضعف إنتاجية الآلات بسبب قدمها	4.62	0.99	0.99
ارتفاع نسب الهدر بسبب قدم الآلات ووسائل الإنتاج	4.42	0.93	0.96
عدم القدرة على تحقيق الخطة الإنتاجية	3.55	1.13	1.06
ارتفاع تكاليف المواد الأولية	2.78	1.93	1.39

ارتفاع تكاليف عنصر العمل	2.65	1.85	1.36

تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة 95% ومستوى دلالة 5% يُظْهِر الجدول رقم (2) أن الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف وحدة المنتج النهائي هو ضعف إنتاجية الآلات بسبب قدمها (وسط حسابي 4.62 ومعامل اختلاف 0.99 وانحراف معياري 0.99) ويليه في الأهمية ارتفاع نسب الهدر بسبب قدم الآلات ووسائل الإنتاج (وسط حسابي 4.42 ومعامل اختلاف 0.93 وانحراف معياري 0.96) ويرى الباحث أن سبب إعطاء المشاركين بالبحث أهمية نسبية مرتفعة لهذان العاملان هو معانات أغلب شركات القطاع العام الصناعي من قدم الآلات ووسائل الإنتاج وعدم تكامل الخطوط الإنتاجية فيما بينها مما يؤدي إلى عدم الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة إضافةً إلى ضعف إنتاج وإنتاجية العامل بسبب قدم الآلات التي يستخدمها، وهذا يؤيد فرض الباحث رقم /2/ الذي ينص على: ((إن القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال يؤدي إلى التخفيض من الهدر وتخفيض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية)) .

في حين أن المشاركين بالاستبيان لم يعطوا أهمية كبيرة لارتفاع تكاليف المواد الأولية وذلك لتميز الاقتصاد السوري باعتماده على الزراعة بشكلٍ واسع وبالتالي توفير جزءً هام ورئيسي من المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وأيضاً لم يعطوا أهمية نسبية كبيرة لارتفاع تكلفة عنصر العمل (وسط حسابي 2.65 ومعامل اختلاف 1.85 وانحراف معياري 1.36)، وذلك برأي الباحث لاعتقادهم بأن الأجور ما زالت منخفضة في سورية مقارنتاً بالرواتب والأجور في الدول المجاورة .

وإن قيمة معامل الارتباط هي 0.67 ذو دلالة على العلاقة الطردية بين ارتفاع تكاليف الإنتاج والبيانات المؤثرة في التكلفة .

السؤال الثالث: إن العوامل التي تؤدي إلى عدم قدرتكم على مواكبة التقانة هي: (ضع علامة 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً):

- عدم توفر رأس المال الكافي
- عدم إمكانية الحصول على قروض صندوق الدين العام
- عدم الرغبة في ذلك
- ارتفاع تكاليف الآلات الجديدة وانعكاس ذلك على تكلفة وحدة المنتج النهائي
- ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على شراء آلات جديدة
- عدم تسديد رأس المال غير المدفوع من قِبَل الجهات الوصائية
- عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة (آلات مقابل منتج محلي) .

الجدول رقم (3) العوامل التي تؤدي إلى عدم القدرة على إعادة التجديد والاستبدال واستقدام أفضل التكنولوجيا

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة (آلات مقابل منتج محلي)	4.43	1.54	1.24
عدم إمكانية الحصول على قروض صندوق الدين العام	4.13	2.25	1.50
عدم تسديد رأس المال غير المدفوع من قِبَل الجهات الوصائية	4.07	2.40	1.55

عدم توفر رأس المال الكافي	4.00	2.45	1.59
ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على شراء آلات جديدة	3.93	2.67	1.64
ارتفاع تكاليف الآلات الجديدة وانعكاس ذلك على تكلفة وحدة المنتج النهائي	2.15	1.45	1.20
عدم الرغبة في ذلك	2.05	1.37	1.17

تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة 95% ومستوى دلالة 5% يُظْهِر الجدول رقم (3) أن العوامل التي تؤدي إلى عدم القدرة على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال تتمثل بشكلٍ رئيسي:

عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة آلات مقابل منتج محلي (وسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 1.24 ومعامل اختلاف 1.54) ويليه في الأهمية عدم إمكانية الحصول على قروض من صندوق الدين العام (وسط حسابي 4.13 ومعامل اختلاف 2.25 وانحراف معياري 1.50)، حيث أن قرار وزارة المالية رقم 61/14/9346 تاريخ 2004/4/8 القاضي بتمويل المشاريع الاستثمارية في المنشآت الاقتصادية التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية تمويلاً ذاتياً، أدى إلى عدم القدرة على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال نتيجة ضعف الإمكانيات الذاتية وهذا الأمر يؤيد فرض الباحث رقم /3/ الذي ينص على: ((إن التمويل عن طريق قروض صندوق الدين العام يساهم بشكل إيجابي في إعادة التجديد والاستبدال)).

إضافتاً إلى ما تقدم فأن العامل الآخر الذي يؤثر على عملية إعادة التجديد والاستبدال هو عدم تسديد رأس المال غير المدفوع من قبل الجهات الوصائية (وسط حسابي 4.07 ومعامل اختلاف 2.40 وانحراف معياري 1.55) حيث أن عدد كبير من الشركات الصناعية تعاني من هذه المشكلة ويوجد لديها جزء هام من رأس مالها غير مدفوع من قبل الجهات الوصائية، وهذا يؤيد فرض الباحث رقم /5/ الذي ينص على: ((إن تسديد رؤوس الأموال غير المدفوعة للمنشآت الاقتصادية سيساهم في زيادة قدرتها على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال)).

وأخيراً فأن العامل الذي يتميز بأهمية نسبية في التأثير على عملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة هو عدم توفر رأس المال الكافي (وسط حسابي 4.00 ومعامل اختلاف 2.45 وانحراف معياري 1.59) وذلك أما لضعف رؤوس الأموال أصلاً وعدم قيام الجهات الوصائية بزيادتها أو لعدم تسديد رأس المال غير المدفوع وهذا يتوافق مع فرض الباحث رقم /4/ الذي ينص على: ((إن التمويل الذاتي في ظل ظروف الواقع الحالي الذي تعيشه المنشآت الاقتصادية سيؤدي إلى ضعف عملية إعادة التجديد والاستبدال)).في حين أن المشاركين في الاستبيان لم يعطوا أهمية لعدم رغبتهم في ذلك لقناعتهم بأن عملية إعادة التجديد والاستبدال عملية حيوية وأساسية لاستمرار حياة المنشآت الاقتصادية، وكذلك لم يعطوا أهمية لارتفاع تكاليف الآلات الجديدة وانعكاس ذلك على تكلفة وحدة المنتج النهائي (وسط حسابي 2.15 ومعامل اختلاف 1.45 وانحراف معياري 1.20) لاعتقادهم بان المزايا التي سيتم تحقيقها من خلال اقتناء الآلات الجديدة ستغطي ارتفاع التكلفة وذلك عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض نسب الهدر والعوادم وتوفير القطع التبديلية وتوفير المبالغ التي تصرف لإجراء عمليات الصيانة الدورية والفجائية .

مع الإشارة إلى أن قيمة معامل الارتباط هي 0.48 ذو دلالة على العلاقة الطردية بين العوامل التي تؤدي إلى عدم قدرة المنتجات المحلية على مواكبة التقانة .

الاستنتاجات والتوصيات:

إن المنشآت الصناعية تعاني من مجموعةٍ من المشاكل تؤثر بشكلٍ سلبي على نتائج أعمالها ولعل أهم هذه المشاكل هي:

1- قدم الآلات وعدم تكامل الخطوط الإنتاجية لديها مما يؤدي إلى ضياع الطاقات وزيادة نسب الهدر وسوء نوعية المنتج النهائي .

2- عدم منح الشركات الحرية الكاملة في وضع خططها الاستثمارية بما يتلاءم مع حاجاتها الفعلية .

3- الإجراءات الروتينية من قبل الجهات الوصائية في المصادقة على العقود المبرمة من قبل الشركات التابعة بخصوص تجديد واستبدال موجوداتها الثابتة وما ينتج عنها من تأخر كبير في إنجاز العقود وبالتالي استياء المورد الأجنبي من ذلك.

4- ضعف الإمكانيات الذاتية وعدم القدرة على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال عن طريق التمويل الذاتي.

5- عدم قيام الجهات الوصائية بتسديد رأس المال غير المدفوع، مما يؤدي إلى إضعاف السيولة النقدية لدى المنشآت الصناعية وبالتالي عدم قدرتها على القيام بعملية إعادة التجديد والاستبدال.

استناداً إلى ما تقدم ونظراً للنتائج السلبية للعمل بالآلات والموجودات الثابتة القديمة فأنه من الملائم وضع بعض المقترحات عسى أن يكون لها أهمية في التأثير على الواقع الراهن وتغيير نتائجه السلبية والنهوض بواقع منشآتنا الصناعية بشكل تصبح فيه رافداً أساسياً لخزينة الحكومة بالقطع الأجنبي وعنصراً هاماً في الحيات الاقتصادية :

1- قيام الجهات الوصائية بتسديد رأس المال غير المدفوع

2- إعادة العمل بمنح صندوق الدين العام قروض للمنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية لتمويل خطتها الاستثمارية

3- منح إدارة الشركات الصناعية الحرية الكاملة في وضع الخطة الاستثمارية بما يتناسب وواقع كل منشأة صناعية وبما يؤدي إلى تطوير خطوطها الإنتاجية واستخدام أفضل التقانات .

4- تخفيض الإجراءات الروتينية المفروضة على عملية التعاقد والمصادقة على العقود المبرمة ما بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية الموردة للآلات .

5- إتاحة المناخ الملائم لإمكانية إبرام عقود مقايضة (منتج نهائي محلي مقابل آلات) .

المراجع:

1. متري، موسى خليل، تمويل المشاريع – هيكل الـ BOT، منشورات مجلة جامعة دمشق، سورية، (المجلد21 العدد الثاني)، 2005 .
2. الجراد، خلف مطر، البرمجة الديناميكية واستخداماتها في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في سورية منشورات مجلة جامعة دمشق، سورية، (المجلد 22 – العدد الأول)، 2006 م .
3. موسى، عمار؛ مصطفى. علي، الإدارة المالية للشركات، (دار الرضا للنشر)، دمشق، سورية، 2005 م .
4. درغام، دريد، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، (دار الرضا للنشر)، دمشق، سوريا، 1999 م .
5. حسون، توفيق، الإدارة المالية، (منشورات جامعة دمشق)، سورية، 1996م .

6. معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ، الممتلكات والمصانع والمعدات، (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الأردن، 2007 .
7. فضالة، أبو الفتوح علي، إستراتيجية القوائم المالية، (دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع)، القاهرة، مصر، 1996 م .
8. عباس، علي، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، (دار مكتبة الرائد العلمية للنشر الطبعة الأولى)، عمان، الأردن، 2002 م .
9. كراجة، عبد الحليم؛ ربابعة، علي؛ السكران، ياسر؛ مطر، موسى ؛ يوسف ، توفيق عبد الرحيم، الإدارة المالية، (دار صفاء للنشر والتوزيع)، عمان، الأردن، 2006 م .
10. محمد، نظير رياض، الإدارة المالية والعولمة، (المكتبة العصرية)، القاهرة، مصر، 2001 م .
11. السامرائي، عدنان هاشم، الإدارة المالية – المدخل الكمي، (دار الزهراء للنشر)، عمان، الأردن، 1997 م.
12. DEPALLENS, G. Gestion financierede Lentreprise .TION siery
13. القانون رقم 32 لعام 2008 ، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009 م ، وزارة المالية، دمشق، سورية 2008م .
14. HTTP : WWW. SYRIAFACE . COM . SYRIA FINANCE . 2007 , 26/5 / 2009
15. القانون 489 لعام 2007 ، القانون المالي الأساسي، دمشق، سورية .
16. MAILTO : ADMIN @ THAWRA - SY.COM 2005, 26 /5 / 2209
17. القرار رقم /61/14/9346 تاريخ 2004/4/8 ، وزارة المالية، دمشق، سورية .